

Distr.: General
5 May 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2023

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

أثر اقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إياها

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يبحث مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا التقرير الوفيات والإصابات المتصلة بالأسلحة النارية وعواقبها على حقوق الإنسان، والعوامل المؤدية إلى توافر الأسلحة النارية. ويدرس المفوض السامي الطريقة التي تسهم بها مؤسسات الأعمال، ولا سيما صناعة الأسلحة النارية، في الدفع إلى توافر الأسلحة النارية وتقيدها بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويختتم المفوض السامي بسلسلة من التوصيات العملية الموجهة إلى الدول لكي تحترم حقوق الإنسان وتضمنها، وإلى قطاع الأعمال لكي يخفف من الآثار السلبية لصناعة الأسلحة النارية المدنية على حقوق الإنسان.

* أُنقِ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 12/50، إلى المفوض السامي أن يعد تقريراً عن الأنظمة والسياسات والممارسات الجيدة الوطنية الفعالة، والتحديات والدروس المستفادة من أجل معالجة الأثر السلبي لاقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إيها على حقوق الإنسان، والأسباب الجذرية وعوامل الخطر الكامنة التي تؤدي إلى توافر الأسلحة النارية وما يتصل بها من عنف، بما في ذلك مساهمات مؤسسات الأعمال في التدابير المعتمدة في هذا الصدد وعلاقتها بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

2- ولإعداد التقرير، التمتت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) مدخلات من الدول⁽¹⁾، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان⁽²⁾، وكيانات الأمم المتحدة⁽³⁾، والمنظمات الدولية والإقليمية⁽⁴⁾، والمنظمات غير الحكومية⁽⁵⁾، وجمعيات صناعة الأسلحة النارية⁽⁶⁾. ويستند التقرير أيضاً إلى مجموعة متنوعة من المصادر العامة، بما فيها الصكوك الدولية، وممارسة آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتقارير الدول، والمجتمع المدني، والعلماء، والممارسين. ولكن، كما لوحظ في التقرير السابق المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان⁽⁷⁾، لا تزال هناك ندرة في المعلومات المتعلقة باقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إيها في أنحاء كثيرة من العالم. وبالتالي فإن توافر المعلومات يؤثر إلى حد ما على نطاق السياقات التي تم فحصها.

3- ويستند هذا التقرير إلى التقارير السابقة التي قُدمت استجابة لقرارات مجلس حقوق الإنسان 10/29 و10/38 و13/45، التي تناول فيها المجلس تنظيم اقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إيها، والأثر المترتب على الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، على التوالي، جراء اقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إيها⁽⁸⁾.

4- ويقدم المفوض السامي أولاً، في هذا التقرير، لمحة عامة عن الآثار السلبية المترتبة على حقوق الإنسان جراء اقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إيها. ثانياً، يدرس بعض العوامل المهمة التي تدفع المدنيين إلى عرض الأسلحة النارية وطلبها. ثالثاً، يحلل سلوك صناعة الأسلحة النارية وآثاره على عرض الأسلحة النارية والطلب عليها. رابعاً، يعرض بالتفصيل التحديات والممارسات الجيدة في تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان للتصدي للمخاطر الناجمة عن توافر الأسلحة النارية، ولا سيما تلك الناشئة عن سلوك صناعة الأسلحة النارية. خامساً، يقترح توصيات عملية على الدول بشأن كيفية تنفيذ التزاماتها باحترام حقوق الإنسان وضمانها، وعلى قطاع الأعمال التجارية بشأن كيفية التصدي للمخاطر

(1) وردت مساهمات من: إكوادور وإيطاليا وبوروندي والجزائر وصربيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ولبنان ومالي والمكسيك والمملكة العربية السعودية وموريشيوس.

(2) وردت مساهمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك.

(3) وردت مساهمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(4) وردت مساهمة من الاتحاد الأوروبي.

(5) ووردت مساهمات من آت - سيك - هاتا من أمة ياماسي موزر، ورابطة إعادة إدماج القمر، ومنظمة الحد من الأسلحة، ونانسي دودسون، ومنظمة العمل العالمي بشأن العنف المسلح، ومنظمة إخلاء جنوب أفريقيا من الأسلحة، ومنظمة الإنسانية والإدماج (المنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة)، وجامعة ستيلينبوش، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

(6) لم ترد أي مساهمات من هذه الرابطات أو من أعضائها.

(7) A/HRC/49/41.

(8) A/HRC/32/21 وA/HRC/42/21 وA/HRC/49/41.

المرتبطة بالتورط في صناعة الأسلحة النارية المدنية من خلال التقييد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ثانياً- الأثر السلبي على حقوق الإنسان

5- كما أُبرز في التقارير السابقة، يؤثر اقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إياها على التمتع بالحق في الحياة والسلامة الشخصية، كما يؤثر على التمتع بحقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أخرى⁽⁹⁾.

6- وتشير أحدث التقديرات العالمية إلى أن ما يقرب من 250 000 حالة وفاة سنوياً كان سببها استخدام الأسلحة النارية⁽¹⁰⁾. ووفقاً لدراسة العبء العالمي للمرض، نتج عن ذلك خسارة سنوية تقدر بأكثر من 12 مليون سنة من الحياة في الفترة من 2017 إلى 2019⁽¹¹⁾. وتتراوح أعمار غالبية ضحايا جرائم القتل على مستوى العالم بين 15 و30 عاماً⁽¹²⁾.

7- ومن بين جميع جرائم القتل التي أبلغ عنها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2017، تم ارتكاب 54 في المائة باستخدام الأسلحة النارية⁽¹³⁾. وهناك تفاوتات إقليمية ووطنية كبيرة في نسبة جرائم القتل التي ترتكب بالأسلحة النارية⁽¹⁴⁾. وتشير الأرقام المتاحة إلى أن أمريكا الشمالية والجنوبية والوسطى تتأثر بأكثر نسبة من جرائم القتل بالأسلحة النارية على الصعيد العالمي⁽¹⁵⁾.

8- وينتشر استخدام الأسلحة النارية أيضاً في حالات الانتحار، وإن كان المعدل يتفاوت تفاوتاً كبيراً من دولة إلى أخرى. وتشير البحوث إلى أن أعلى المعدلات تحدث في غرينلاند وأوروغواي والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁶⁾. وتشير الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة إلى أن أكثر من 50 في المائة من الوفيات المتصلة بالأسلحة النارية هي حالات انتحار وأن أكثر من 50 في المائة من مجموع عدد حالات الانتحار ارتكبت بالأسلحة النارية⁽¹⁷⁾. وعلى الرغم من أن المعدلات أخذت في الانخفاض على الصعيد العالمي، فإن بعض الدول تشهد زيادة في معدلات الانتحار بالأسلحة النارية⁽¹⁸⁾.

(9) المرجع نفسه.

(10) "Global Burden of Disease Study 2019", *Lancet*, vol. 396, No. 10258 (2020), pp. 1129–1306; and the Global Burden of Disease 2016 Injury Collaborators, "Global mortality from firearms, 1990–2016", *JAMA Network*, vol. 320, No. 8 (2018), pp. 792–814.

(11) Institute for Health Metrics and Evaluation, "GBD results" (Seattle, University of Washington, 2020). Available at: <https://vizhub.healthdata.org/gbd-results>

(12) للاطلاع على إحصاءات عن التوزيع العمري، انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *الدراسة العالمية عن جرائم القتل: فهم جرائم القتل - الأنماط والعوامل الديمغرافية والآليات والمساهمون* (فيينا، 2019)، الصفحة 12.

(13) المرجع نفسه، الصفحة 77. وانظر أيضاً الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، "الوفيات الناتجة عن العنف في العالم في عام 2020". متاحة في www.smallarmssurvey.org/sites/default/files/resources/SAS-GVD-July-2022-update.pdf.

(14) الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، "الوفيات الناتجة عن العنف في العالم في عام 2020"؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *الدراسة العالمية لجرائم القتل*.

(15) المرجع نفسه.

(16) Irena Ilic and others, "Worldwide suicide mortality trends by firearm 2019–1990: a joinpoint regression analysis", *PLOS ONE* (2022).

(17) John Gramlich, "What the data says about gun deaths in the U.S.", Pew Research Center, 26 April 2023.

(18) Irena Ilic and others, "Worldwide suicide mortality trends by firearm (1990–2019)"

9- وهناك بيانات كمية محدودة عن العدد العالمي للإصابات بالأسلحة النارية. غير أن البحوث المتاحة تشير إلى أن معدلات الإصابات بالأسلحة النارية أعلى من الوفيات الناجمة عن الأسلحة النارية، وهي في بعض السياقات أعلى بكثير⁽¹⁹⁾. ويشمل الأثر الطويل الأجل على الناجين من إصابات الأسلحة النارية الإعاقة وفقدان العمل وتدهور نوعية الحياة⁽²⁰⁾. وأبرزت إحدى المساهمات أن الأفراد الذين يعانون من إعاقات بسبب إصابات بالأسلحة النارية كثيراً ما يصبحون معتمدين على مقدمي الرعاية الذين يضطرون إلى التخلي عن العمل⁽²¹⁾.

10- وهناك آثار تمييزية للعنف المرتكب بواسطة الأسلحة النارية. وكما لوحظ في التقارير السابقة، يؤثر هذا العنف على المجتمعات المحلية على أساس وضعها الاجتماعي والاقتصادي، وغالباً ما يؤثر بشكل غير متناسب على الأقليات العرقية والإثنية. وهناك أيضاً بعد جنساني هام للوفيات والإصابات الناجمة عن الأسلحة النارية، ففي حين أن الرجال والشباب يشكلون الأغلبية الساحقة من مرتكبي الوفيات والإصابات المرتبطة بالأسلحة النارية وضحاياها على حد سواء، فإن بعض أشكال العنف المتصلة بالأسلحة النارية، بما في ذلك العنف العائلي، تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات⁽²²⁾. وفي هذا الصدد، أبلغ الاتحاد الأوروبي عن بحث يبين أن الأسلحة النارية المشروعة في دوله الأعضاء تُستخدم في الغالب في حالات العنف الأسري وأن الأسلحة النارية غير المشروعة تستخدم في الغالب في الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم⁽²³⁾.

11- وثمة تأثير غير مباشر كبير للوفيات والإصابات الناجمة عن الأسلحة النارية. فالأسلحة النارية تُستخدم أيضاً لتيسير ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، وتلقي تكلفة العنف المرتكب بواسطة الأسلحة النارية أعباء على المؤسسات العامة لتقديم خدماتها⁽²⁴⁾ وتؤثر على التنمية الاقتصادية⁽²⁵⁾. ولا توجد سوى دراسات موثوقة محدودة بشأن التكاليف الاقتصادية الأوسع نطاقاً للإصابات والوفيات الناجمة عن الأسلحة النارية. غير أن بعض الأبحاث قدرت الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي من الوفيات المرتبطة بالأسلحة النارية عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمبلغ 239 مليار دولار بين عامي 2018 و2030⁽²⁶⁾. وقدرت الدراسات الحديثة التي أجريت في الولايات المتحدة أن الإصابات والوفيات الناجمة عن الأسلحة النارية تتطوي على خسارة سنوية قدرها 557 مليار دولار أو 2,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁷⁾.

Linda Dahlberg and others, "Firearm injuries and public health", *Oxford Research Encyclopedia of Global Public Health* (2022) (19)

Bellal Joseph and others, "The hidden burden of mental health outcomes following firearm-related injuries", *Annals of Surgery*, vol. 270, No. 4 (2019) (20)

المساهمة المقدمة من منظمة إكلخاء جنوب أفريقيا من الأسلحة. (21)

A/HRC/49/41، الفقرة 33، والاستشهادات الواردة فيها. (22)

المساهمة المقدمة من الاتحاد الأوروبي. (23)

انظر، مثلاً، المساهمة المقدمة من جامعة ستيلينبوش. (24)

A/HRC/49/41، الفقرة 30. (25)

Alexander W. Peters and others, "The macroeconomic consequences of firearm-related fatalities in OECD countries, 2003–2018: a value-of-lost-output analysis", *Health Affairs*, vol. 39, No. 11 (2020) (26)

انظر، على سبيل المثال، "The economic cost of gun violence", 19 July 2022، Everytown for Gun Safety (27)

ثالثاً - توافر الأسلحة النارية

ألف - توافر الأسلحة النارية والعنف المتصل بالأسلحة النارية

12- يشير توافر الأسلحة النارية إلى السهولة التي يمكن بها للمدنيين اقتناؤها أو حيازتها. ويعتمد ذلك على مجموعة متنوعة من العوامل المتعلقة بالعرض والطلب، التي غالباً ما تكون عبر وطنية. وهكذا، فإن كثرة توافر الأسلحة النارية للمدنيين في دول معينة من المرجح أن تكون له عواقب وخيمة على توريد الأسلحة النارية للمدنيين في الدول المجاورة⁽²⁸⁾. ففي هايتي، مثلاً، خلصت مفوضية حقوق الإنسان، في تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العصابات، إلى أن الحصول على الأسلحة النارية ييسر التجاوزات إلى حد كبير. وفي بلد لا ينتج الأسلحة والذخائر، يأتي الحصول على هذه الأسلحة من الاتجار غير المشروع⁽²⁹⁾. ففي المكسيك، كانت نسبة تفوق 70 في المائة من جميع الأسلحة النارية التي عثر عليها في مسارح الجريمة متأتية من الاتجار غير المشروع⁽³⁰⁾.

13- وكما أبرز التقرير السابق للمفوض السامي، ثمة علاقة بين توافر الأسلحة النارية والعنف الناجم عن الأسلحة النارية ومعدلات الانتحار والإصابات العرضية الناجمة عن الأسلحة النارية⁽³¹⁾. وفي دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2019 حول جرائم القتل، تبين أن معدل جرائم القتل المرتبطة بالأسلحة النارية تحدده ثلاثة عوامل: (أ) عدم المساواة في الدخل؛ (ب) نسبة الشباب بين عامة السكان؛ (ج) معدل الأسلحة النارية التي يحملها المدنيون للشخص الواحد⁽³²⁾. ولذلك فإن الجهود الرامية إلى الحد من حيازة المدنيين للأسلحة النارية في المجتمع قد تكون الأداة الأكثر فعالية والأقل تعقيداً للحد من جرائم القتل المتصلة بالأسلحة النارية⁽³³⁾. ومن ثم أوصى المفوض السامي فيما سبق الدول بالحد من توافر الأسلحة النارية⁽³⁴⁾.

باء - عرض الأسلحة النارية

14- قدرت الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة أنه كان هناك مليار سلاح ناري متداول عالمياً في عام 2017، منها 857 مليون (85 في المائة) في أيدي المدنيين، و133 مليون (13 في المائة) ترسانة عسكرية و23 مليون (2 في المائة) مملوكة لوكالات إنفاذ القانون. وقد زاد المخزون العالمي خلال العقد الماضي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحيازات المدنية، التي نمت من 650 مليون في عام 2006 إلى 857 مليون في عام 2017⁽³⁵⁾.

(28) انظر، مثلاً، المساهمة المقدمة من الاتحاد الأوروبي.

(29) OHCHR and the United Nations Integrated Office in Haiti, "The population of Cité Soleil in the grip of gang violence: investigative report on human rights abuses committed by gangs in the zone of Brooklyn from July to December 2022" (February 2023), para. 35. See also United States Immigration and Customs Enforcement, "HSI announces crackdown on firearms, ammunition smuggling to Haiti, the Caribbean", 19 August 2022.

(30) United States Government Accountability Office, "Firearms trafficking: U.S. efforts to disrupt gun smuggling into Mexico would benefit from additional data and analysis", 22 February 2021.

(31) A/HRC/49/41، الفقرة 50. وانظر أيضاً المساهمة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(32) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدراسة العالمية لجرائم القتل، الصفحة 83.

(33) المساهمة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(34) A/HRC/49/41، الفقرة 50.

(35) Small Arms Survey, "Global firearms holdings", 29 March 2020.

15- وعلى الصعيد العالمي، صُنعت الغالبية العظمى من الأسلحة النارية بشكل قانوني من قبل شركات مصنعة مرخص لها⁽³⁶⁾. وفي الولايات المتحدة، تم في عام 2019 تصنيع أكثر من 7 ملايين سلاح ناري واستيراد ما يقرب من 4 ملايين⁽³⁷⁾. وفي حين أن الأسلحة النارية المنتجة صناعياً تشكل أكبر نسبة من مجموع المقتنيات، فإن الأسلحة الحرفية واليدوية الصنع والأسلحة النارية المحولة موجودة بأعداد كبيرة في بعض المناطق، كما هو الحال في بعض الدول في غرب أفريقيا⁽³⁸⁾. وبالمثل، ففي حين أن الأسلحة النارية المنتجة صناعياً هي الأكثر انتشاراً في الجريمة، فإن الأسلحة النارية المنتجة على النطاق الخاص تستخدم أيضاً لأغراض إجرامية، بما في ذلك من قبل العصابات والجريمة المنظمة⁽³⁹⁾.

16- وبالإضافة إلى الاقتناءات المشروعة، ينتهي المطاف بالأسلحة النارية في أيدي المدنيين من خلال مجموعة متنوعة من الطرق غير المشروعة. وتتطوي حالات النزاع وما بعد النزاع على خطر كبير بأن تُحول الأسلحة من المخزونات الوطنية⁽⁴⁰⁾، غالباً بكميات كبيرة وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً⁽⁴¹⁾. غير أن التحويل من المخزونات الوطنية يحدث أيضاً خارج حالات النزاعات، بما في ذلك من خلال السرقة والفساد⁽⁴²⁾. ففي جنوب أفريقيا والبرازيل، أُفيد بأن الفساد في أجهزة إنفاذ القانون أدى إلى تحويل أسلحة نارية من مقتنيات أجهزة إنفاذ القانون واستخدامها في الجريمة في وقت لاحق⁽⁴³⁾. وتشكل عمليات تحويل نقل الأسلحة وسيلة أخرى بارزة غير مشروعة تنتهي بها الأسلحة النارية في أيدي المدنيين، بما في ذلك من خلال تحويل الصادرات والشحنات السرية ووضع علامات مضللة⁽⁴⁴⁾. وتُحوّل الأسلحة النارية أيضاً بأعداد كبيرة من المخزونات المدنية، مثلاً من خلال عمليات الشراء عن طريق شخص ثالث والسرقة والمبيعات غير القانونية، ومن خلال إعادة تنشيط الأسلحة النارية المعطلة⁽⁴⁵⁾.

جيم - الطلب على الأسلحة النارية

17- للحد من توافر الأسلحة النارية، ينبغي فهم الطلب عليها. فهناك العديد من الأسباب التي تجعل المدنيين يقتنون الأسلحة النارية. وقد يكون الغرض من الاقتناء القانوني هو الرياضة والصيد وجمع

(36) UNODC, *Global Study on Firearms Trafficking* (2020), p. 37

(37) United States Department of Justice, Bureau of Alcohol, Tobacco, Firearms and Explosives, "Firearms commerce in the United States: annual statistical update 2021" (2021), pp. 2 and 6

(38) انظر، على سبيل المثال، African Union Commission and Small Arms Survey, *Weapons Compass: Mapping Illicit Small Arms Flows in Africa* (January 2019) الصفحة 55. وانظر أيضاً المساهمة المقدمة من منظمة الإنسانية والإدماج.

(39) Nicolas Florquin and Benjamin King, *From Legal to Lethal: Converted Firearms in Europe* (Geneva, Small Arms Survey, 2018), p. 42

(40) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدراسة العالمية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية، الصفحة 37.

(41) انظر، على سبيل المثال، S/2014/106، الفقرات 94-99.

(42) انظر، مثلاً، المساهمة المقدمة من جامعة ستيلينبوش. ولجنة الاتحاد الأفريقي والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، بوصلة الأسلحة، الصفحة 52.

(43) Caroline Gonçalves and Kai Michael Kenkel, "Implementing SDG target 16.4: illicit arms flows, diversion and corruption in Rio de Janeiro", Small Arms Survey Medium, 17 August 2018; and Saferworld, Security Research & Information Centre and China Arms Control and Disarmament Association, "Small arms and ammunition in South Africa" (August 2022)

(44) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدراسة العالمية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية، الصفحتان 37 و38. انظر أيضاً A/HRC/44/29.

(45) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدراسة العالمية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية، الصفحتان 37 و38.

التحف والرمزية الترفيهية. غير أن البحوث التي تدرس سبب اقتناء الأفراد للأسلحة النارية تشير إلى أن الخوف من الإيذاء يشكل دافعاً هاماً لاقتناء المدنيين للأسلحة النارية⁽⁴⁶⁾. ويبدو أن هذا الأمر منتشر بشكل خاص بالنسبة لاقتناء أنواع معينة من الأسلحة النارية، مثل المسدسات⁽⁴⁷⁾. غير أن فكرة أن الأسلحة النارية تزيد من السلامة يجب أن تُقارن بالبحوث التي تثبت أن وجود الأسلحة النارية في المنازل يزيد من خطر الإصابة لكل من يعيش في هذه المنازل⁽⁴⁸⁾.

18- ويكون الخوف من الإيذاء أكثر وضوحاً في السياقات التي يوجد فيها تهديد حقيقي أو متصور لسلامة الأفراد. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن الحاجة إلى الحماية أدت إلى طلب المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى⁽⁴⁹⁾ والمجتمعات الريفية في القرن الأفريقي⁽⁵⁰⁾ للأسلحة النارية، ويبدو أنها تدفع الطلب على الأسلحة المصنوعة يدوياً في نيجيريا⁽⁵¹⁾. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، زادت مبيعات الأسلحة النارية في الولايات المتحدة، ويُعزى ذلك فيما يبدو إلى زيادة مشاعر انعدام الأمن بسبب الجائحة⁽⁵²⁾.

19- ويبدو أن الطلب على الأسلحة النارية مرتبط أيضاً بالتصورات الثقافية للرجولة⁽⁵³⁾. ويتوافق ذلك مع الإحصاءات التي تبين أن الأغلبية الساحقة من مرتكبي العنف بواسطة الأسلحة النارية وضحاياه هم من الرجال⁽⁵⁴⁾. ويبدو أن هناك صلة بين الخوف من الإيذاء والتصورات الثقافية لدور الرجال كحماة⁽⁵⁵⁾. ففي الأرجنتين، مثلاً، تقيد التقارير بأن 97 في المائة من حاملي تراخيص الأسلحة النارية كانوا من رجالاً⁽⁵⁶⁾ في عام 2018، وأشارت الدراسات المتعلقة بمبررات اقتناء الأسلحة النارية إلى أن المفهوم الجنساني للحماية كان السبب الأبرز⁽⁵⁷⁾.

20- ويبدو أن التغييرات في التشريعات تسهم في زيادة الطلب على اقتناء الأسلحة النارية بصورة مشروعة. ففي البرازيل، تقيد التقارير بأن سلسلة من التغييرات التشريعية التي خففت من شروط اقتناء

Joseph M. Pierre, "The psychology of guns: risk, fear and motivated reasoning", *Palgrave Communications* (2019). See also Julián Alfie and others (Instituto de Estudios Comparados en Ciencias Penales y Sociales), "Violencia de género y armas de fuego en Argentina" (Friedrich Ebert Stiftung, 2018), p. 18 (in Spanish) (46)

.Pierre, "The psychology of guns" (47)

Andrew Anglemyer, Tara Horvath and George Rutherford, "The accessibility of firearms and risk for suicide and homicide victimization among household members: a systematic review and meta-analysis", *Annals of Internal Medicine*, vol. 160, No. 2 (2014) (48)

المساهمة المقدمة من منظمة الإنسانية والإدماج. (49)

Kennedy Mkutu, "Pastoralism and conflict in the Horn of Africa" (Africa Peace Forum, Saferworld and the University of Bradford, 2001) (50)

Matthias Nowak and André Gsell, "Handmade and deadly: craft production of small arms in Nigeria" (Small Arms Survey, 2018) (51)

Matthew Miller, Wilson Zhang and Deborah Azrael, "Firearm purchasing during the COVID-19 pandemic: results from the 2021 National Firearms Survey", *Annals of Internal Medicine*, vol. 175, No. 2 (February 2022), pp. 219–225 (52)

المساهمتان المقدمتان من منظمة إخلاء جنوب أفريقيا من الأسلحة والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية. وانظر أيضاً A/HRC/49/41، الفقرة 47. (53)

A/HRC/49/41، الفقرة 32. (54)

انظر، مثلاً، المساهمة المقدمة من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية. (55)

Alfie and others, "Violencia de género y armas de fuego en Argentina", p. 17 (56)

المرجع نفسه، الصفحة 21. (57)

المدنيين للأسلحة النارية وزيادة عدد وعيار الأسلحة النارية والذخائر التي يمكن للمدنيين اقتناؤها أدت إلى مضاعفة عدد الأسلحة النارية التي بحوزة المدنيين بين عامي 2018 و2022⁽⁵⁸⁾. وقد أُغِيَت هذه التغييرات التشريعية لاحقاً بمرسوم رئاسي في 1 كانون الثاني/يناير 2023⁽⁵⁹⁾.

21- وفي العديد من السياقات، يبدو أن الطلب على الأسلحة النارية من جانب الجماعات الإجرامية، بما في ذلك الجريمة المنظمة، مرتبط بعوامل مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المنازعات داخل الجماعات الإجرامية أو فيما بينها. وأبلغت مفوضية حقوق الإنسان مؤخراً عن العنف المتوطن بين العصابات في هايتي الذي يرتكب بالأسلحة النارية⁽⁶⁰⁾. وتشير البحوث المتعلقة بالسويد إلى أنه، على الرغم من ملاحظة انخفاض عام في اقتناء الأسلحة النارية خلال السنوات الأخيرة، فقد حدثت زيادة في الطلب على الأسلحة النارية غير المشروعة، وكذلك في العنف المتصل بالأسلحة النارية، الذي تسببه في الغالب الجماعات الإجرامية المنظمة والنزاعات التي تشارك فيها تلك الجماعات⁽⁶¹⁾.

رابعاً - كيف تساهم مؤسسات الأعمال في توافر الأسلحة النارية

22- أشار مجلس حقوق الإنسان، في قراره 12/50، على وجه الخصوص، إلى مؤسسات الأعمال الضالعة في صنع الأسلحة النارية وبيعها⁽⁶²⁾. ويركز الفرع التالي على كيفية مساهمة مؤسسات الأعمال الضالعة في صنع الأسلحة النارية وبيعها، بما في ذلك الرابطة الصناعية، في الأثر السلبي على حقوق الإنسان الناجم عن اقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إيها، والأسباب الجذرية الكامنة وراء ذلك وعوامل الخطر التي تؤدي إلى توافر الأسلحة النارية والعنف المتصل بها. ويجري أيضاً فحص قطاعات أعمال أخرى، مثل وسائل التواصل الاجتماعي وصناعة الترفيه، نظراً لأهميتها البالغة في تسويق الأسلحة النارية.

ألف - عرض الأسلحة النارية

23- يسهم مصنعو الأسلحة النارية في توافرها من خلال إنتاجها وبيعها، محلياً ومن خلال تجارة الأسلحة الدولية. وكثيراً ما يقيم مصنعو الأسلحة النارية عملياتهم كلياً أو جزئياً في ولايات قضائية تكون فيها شروط تصنيع الأسلحة النارية وبيعها متساهلة و/أو تساعدهم على الوصول إلى أسواق جديدة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على كبار مصنعي الأسلحة النارية البرازيليين والأوروبيين والإسرائيليين والروس وغيرهم من مصنعي الأسلحة النارية الذين نقلوا التصنيع إلى الولايات المتحدة أو أدنوا به هناك⁽⁶³⁾.

24- وقبل عام 2005، رفعت المدن والبلديات والمقاطعات والمنظمات غير الربحية والأفراد المتأثرون بالعنف بواسطة الأسلحة النارية في الولايات المتحدة دعاوى متعددة ضد مصنعي الأسلحة النارية وموزعيها

(58) Instituto Sou da Paz, "Brasil se aproxima de 3 milhões de armas em acervos particulares", 13 February 2023 (in Portuguese).

(59) Brazil, Decree No. 11.366 of 1 January 2023, *Diário Oficial Da União* (2 January 2023) (in Portuguese).

(60) OHCHR and the United Nations Integrated Office in Haiti, "The population of Cité Soleil in the grip of gang violence".

(61) Declan Hillier and Matt Lewis, "A deadly cocktail: firearm violence and trafficking in Sweden", in *Pulling the Trigger: Gun Violence in Europe*, Nils Duquet, ed. (Brussels, Flemish Peace Institute, 2022).

(62) قرار مجلس حقوق الإنسان 12/50، الديباجة والفقرتان 5 و13.

(63) انظر، مثلاً، المساهمة المقدمة من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

وتجار التجزئة⁽⁶⁴⁾. وقيل إن المصنعين زدوا المجتمعات المحلية بأسلحة نارية فاقت ما يتوقع بيعه في السوق المشروعة، واستخدموا قنوات توزيع أفسحت المجال بانتظام لمستخدمين نهائيين مجرمين، ولم يتخذوا أي تدابير للتصدي لممارسات الموزعين التي تزود السوق غير المشروعة، مثلاً من خلال عمليات الشراء عن طريق طرف ثالث أو البيع غير المشروع. وفي عام 2005، صدر قانون حماية الاتجار المشروع بالأسلحة في الولايات المتحدة، الذي منح مصنعي الأسلحة النارية حصانات من المسؤولية المدنية، مما أدى إلى رفض عدة دعاوى قضائية لاحقة⁽⁶⁵⁾. وبين عامي 2000 و2020، زاد عدد الأسلحة النارية المصنعة محلياً للفرد في الولايات المتحدة بنسبة 187 في المائة⁽⁶⁶⁾. وبالإضافة إلى ذلك، قام العديد من المصنعين بتصميم وإنتاج أسلحة نارية للسوق المدنية بشكل متزايد مع زيادة قوتها وقدرتها على الفتك، بما في ذلك النسخ شبه الآلية من البنادق الهجومية العسكرية والمدافع الرشاشة القصيرة، وبنادق القنص المضادة للدروع، والمسدسات شبه الآلية عالية السعة⁽⁶⁷⁾، التي يفضلها المجرمون. وكنتيجة لهذا القانون واستجابة لزيادة العنف بالأسلحة النارية، أصدرت أربع ولايات تشريعات بين عامي 2021 و2022 من شأنها تسهيل الدعاوى المدنية ضد مصنعي الأسلحة النارية⁽⁶⁸⁾، وقد طغنت في إحداها جمعية صناعة الأسلحة النارية والعديد من الشركات المصنعة⁽⁶⁹⁾. واستناداً إلى هذه القوانين، رُفعت دعاوى قضائية جديدة تزعم أن المصنعين قد أنشأوا سوقاً غير مشروعة للأسلحة النارية وزودوها وحافظوا عليها وساهموا فيها من خلال تصميمهم للأسلحة النارية وممارساتهم في التسويق والتوزيع⁽⁷⁰⁾.

25- وقدمت الولايات المتحدة مؤخراً تقارير عن بيانات تعقب الأسلحة النارية المستخدمة في الجريمة داخل البلد وخارجه. ووجدت أن بنادق الجريمة التي يتم تعقبها تنشأ عادة من سلسلة التوريد القانونية

E.g., United States Court of Appeals, Third Circuit, *Camden County Board of Chosen Freeholders v. Beretta, U.S.A. Corp.*, 273 F.3d 536 (2001); United States Court of Appeals, Third Circuit, *City of Philadelphia v. Beretta, U.S.A. Corp.*, 277 F.3d 415 (2002); New York Supreme Court, Appellate Division, *People of the State of New York v. Sturm, Ruger & Co., Inc.*, 761 N.Y.S.2d 192 (2003); United States District Court, Eastern District of New York, *National Association for the Advancement of Colored People v. AcuSport, Inc.*, 271 F.Supp.2d 435 (2003); Supreme Court of Illinois, *City of Chicago v. Beretta, U.S.A. Corp.*, 821 N.E.2d 1099 (2004); District of Columbia Court of Appeals, *District of Columbia v. Beretta, U.S.A. Corp.*, 872 A.2d 633 (2005); and Supreme Court of Ohio, *Cincinnati v. Beretta, U.S.A. Corp.*, 768 N.E.2d 1136 (2002).

انظر، على سبيل المثال، المساهمة المقدمة من منظمة العمل العالمي بشأن العنف المسلح. (65)

Bureau of Alcohol, Tobacco, Firearms and Explosives, *National Firearms Commerce and Trafficking Assessment: Firearms in Commerce* (Washington, D.C., 2022), p. 14 (66)

Violence Policy Center, *The Militarization of the U.S. Civilian Firearms Market* (Washington, D.C., 2011) (67)

New York State Senate Bill S7196 (2021); Delaware Senate Bill 302 (2022); New Jersey Legislature Bill A1765 (2022); California Assembly Bill 1594 (2022); and Giffords Law Center to Prevent Gun Violence, "Gun industry immunity" (68)

United States District Court, Northern District of New York, *National Shooting Sports Foundation, Inc. et al v. Letitia James*, Case No. 1.21-cv-1348 of 25 May 2022. Available at: https://fingfx.thomsonreuters.com/gfx/legaldocs/mopanzylgva/05252022gun_ny.pdf (69)

انظر، على سبيل المثال، *Ilene Steur v. Glock, Inc., and Glock Ges.m.b.h.*, Case No. 1.22-cv-3192 of 27 July 2022. متاح في www.courthousenews.com/wp-content/uploads/2022/06/glock-complaint.pdf (70)

للتصنيع (أو الاستيراد) والتوزيع والبيع بالتجزئة⁽⁷¹⁾. وكثير من الأسلحة النارية المسترجعة خارج الولايات المتحدة نشأت من تجارة الأسلحة النارية المشروعة في الولايات المتحدة وتم الاتجار بها لاحقاً بصورة غير مشروعة⁽⁷²⁾. وفي جل الحالات التي تم فيها تعقب هذه الأسلحة النارية إلى مشتر معروف، جرى اقتناء السلاح الناري من تاجر أو محل رهونات أو صانع، وجرى اقتناء معظمها من تاجر أسلحة⁽⁷³⁾.

26- وفي عام 2021، رفعت المكسيك أمام المحاكم المحلية في الولايات المتحدة دعوى قضائية ضد العديد من مصنعي الأسلحة النارية. وادعت المكسيك، في الشكوى، أن ما بين 70 و90 في المائة من الأسلحة النارية التي عثر عليها في مسارح الجريمة في المكسيك تم تهريبها من الولايات المتحدة، وأن المدعى عليهم أنتجوا أكثر من 68 في المائة من تلك الأسلحة النارية. وتؤكد الشكوى أن المدعى عليهم يدركون الآثار الضارة لأفعالهم في المكسيك، وسمحوا عمداً باستمرار الاتجار بالأسلحة النارية إلى المكسيك. ووفقاً للشكوى، قام أحد المصنعين بتسويق الأسلحة النارية بطرق أغرت العصابات الإجرامية المكسيكية على وجه التحديد⁽⁷⁴⁾. وفي 30 أيلول/سبتمبر 2022، رُفضت الدعوى على أساس الحصانات الممنوحة بموجب قانون حماية التجارة المشروعة في الأسلحة⁽⁷⁵⁾، ولكن الرفض استؤنف⁽⁷⁶⁾. وفي عام 2022، رفعت المكسيك، وفقاً للتقارير، دعوى قضائية أخرى، هذه المرة ضد تجار الأسلحة النارية في ولاية أريزونا، لتورطهم المزعوم في تحويل الأسلحة النارية إلى المكسيك⁽⁷⁷⁾.

باء - تسويق الأسلحة النارية والطلب عليها

27- أظهرت الدراسات أن ممارسات التسويق على مدى عدة عقود تحولت من التركيز على الصيد والرمية الترفيهية إلى الدفاع عن النفس⁽⁷⁸⁾. ويتوافق ذلك مع البحوث التي تشير إلى أن الخوف من

Bureau of Alcohol, Tobacco, Firearms and Explosives, *National Firearms Commerce and Trafficking Assessment, Vol. 2, Part III: Crime Guns Recovered and Traced Within the United States and its Territories* (Washington, D.C., 2023), p. 41 (71)

Bureau of Alcohol, Tobacco, Firearms and Explosives, *National Firearms Commerce and Trafficking Assessment, Vol. 2, Part IV: Crime Guns Recovered Outside the United States and Traced by Law Enforcement* (Washington, D.C., 2023), p. 27 (72)

Bureau of Alcohol, Tobacco, Firearms, and Explosives, *Crime Guns* المرجع نفسه، الصفحة 5؛ و *Recovered and Traced Within the United States and its Territories*, p. 16 (73)

United States District Court, District of Massachusetts, *Estados Unidos Mexicanos v. Smith & Wesson Brands, Inc.; Barrett Firearms Manufacturing, Inc.; Beretta USA Corp.; Century International Arms, Inc.; Colt's Manufacturing Company, LLC; Glock, Inc.; Sturm, Ruger & Co. Inc.; Witmer Public Safety Group, Inc. d/b/a Interstate Arms*, Civil Action No. 21-11269-FDS, 4 August 2021. Available at: www.courthousenews.com/wp-content/uploads/2021/08/mexico-smith-wesson-complaint.pdf (74)

United States District Court, District of Massachusetts, *Estados Unidos Mexicanos v. Smith & Wesson Brands, Inc., and others*, Civil Action No. 21-11269-FDS, Memorandum and Order on Defendants' Motions to Dismiss, 30 September 2022. Available at: <https://tblog.org/wp-content/uploads/2022/09/Mexico.OpinionMTD.pdf> (75)

Mexico, "Mexican government appeals the US District Court judgement on its civil complaint against gun manufacturers", press release No. 105, 15 March 2023 (76)

Mexico, "Gobierno de México presenta una segunda demanda para combatir el tráfico ilícito de armas", press release No. 377, 10 October 2022 (in Spanish) (77)

David Yamane, Paul Yamane and Sebastian L. Ivory, "Targeted advertising: documenting the emergence of Gun Culture 2.0 in *Guns* magazine, 1955-2019", *Palgrave Communications*, vol. 6, .No. 61 (2020) (78)

الإيذاء يشكل دافعاً هاماً لاقتناء الأسلحة النارية. وقد أدى الاستخدام المستمر للحجة القائلة بأن اقتناء المدنيين للأسلحة النارية يزيد من السلامة إلى تقديم شكاوى إلى السلطات من التسويق غير العادل والمضلل، مع تقديم أدلة على عكس ذلك⁽⁷⁹⁾.

28- وغالباً ما تربط رسائل الحماية والدفاع عن النفس في الإعلانات اقتناء الأسلحة النارية وحيازتها بالذكر والمواضيع العسكرية⁽⁸⁰⁾. وكثيراً ما يكون تسويق البنادق الهجومية وبنادق القنص المضادة للدروع والمسدسات شبه الآلية عالية السعة مصحوباً بصور للقوات المسلحة المشاركة في نزاع مسلح أو عمليات خاصة⁽⁸¹⁾، في مناسبات تشبه ألعاب الفيديو⁽⁸²⁾. وحددت البحوث التي تدرس إعلانات الأسلحة النارية على وسائل التواصل الاجتماعي الموضوعات العسكرية والوطنية وإنفاذ القانون في ما يقرب من نصف جميع منشورات المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي⁽⁸³⁾. وفي أعقاب إطلاق النار في مدرسة ساندي هوك الابتدائية في عام 2012، رفع أقارب الضحايا دعوى قضائية ضد الشركة المصنعة للسلح الناري المستخدم⁽⁸⁴⁾، على أساس أن الإعلان كان عسكرياً ويحتوي على رسائل لها جاذبية خاصة لبعض الشباب⁽⁸⁵⁾.

29- واعتمدت صناعة الأسلحة النارية أيضاً ممارسات تسويقية للوصول إلى فئات سكانية جديدة. وغالباً ما تدعو الإعلانات التي تستهدف النساء إلى السلامة والحماية، ولا سيما من الجرائم الجنسية⁽⁸⁶⁾. وأفيد أيضاً بأن المصنعين والرابطات الصناعية وغيرهم من المنتسبين إلى الصناعة قد زادوا من تسويق الأسلحة النارية للأطفال، في محاولة لتأمين الأسواق في المستقبل⁽⁸⁷⁾، حسب الادعاءات. وفي بعض الحالات، يبدو أن مصنعي الأسلحة النارية وتجارها استخدموا التسويق لجذب الأيديولوجيات العنصرية والميليشيات اليمينية المتطرفة⁽⁸⁸⁾.

30- واستخدمت صناعة الأسلحة النارية بشكل متزايد وسائل التواصل الاجتماعي للإعلان عن الأسلحة النارية⁽⁸⁹⁾، بما في ذلك من خلال نشر إعلانات مدفوعة الأجر وإنشاء حسابات على وسائل

Brady, Giffords Law Center to Prevent Gun Violence and March For Our Lives, “The gun industry’s advertising: effective, deadly and actionable”, 7 April 2022 (79)

.Violence Policy Center, *The Militarization of the U.S. Civilian Firearms Market* (80)

المرجع نفسه. (81)

United States House of Representatives Committee on Oversight and Reform, memorandum on the Committee’s investigation into gun industry practices and profits, 27 July 2022 (82)

Lisa Jordan, James Kalin and Colleen Dabrowski, “Characteristics of gun advertisements on social media: systematic search and content analysis of Twitter and YouTube Posts”, *Journal of Medical Internet Research*, vol. 22, No. 3 (2020) (83)

Business and Human Rights Resource Centre, “Gun industry lawsuit (re Sandy Hook shooting in USA)”, 22 February 2016 (84)

Robert J. Spitzer, “The Sandy Hook-Remington settlement: consequences for gun policy”, Rockefeller Institute of Government, 21 March 2022 (85)

.Jordan, Kalin and Dabrowski, “Characteristics of gun advertisements on social media” (86)

Violence Policy Center, “*Start Them Young*”: *How the Firearms Industry and Lobby Are Targeting Your Children* (Washington, D.C., 2016), p. 3 (87)

لجنة المراقبة والإصلاح التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة، مذكرة، الصفحات 15-18. (88)

Ben Curnett, “Five reasons your firearms business needs social media ads”, Firearm Industry Trade Association, 18 July 2019; and Jordan, Kalin and Dabrowski, “Characteristics of gun advertisements on social media” (89)

التواصل الاجتماعي لنشر المحتوى المتعلق بمنتجاتها. وفي العديد من الدول، تقيد قوانين الإعلان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من القنوات الإلكترونية للإعلان عن الأسلحة النارية والذخيرة. ونتيجة لذلك، أفيد بأن أحد مصنعي الأسلحة النارية في البرازيل أُمرَ بإزالة محتوى على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي استُخدم للإعلان عن الأسلحة النارية والذخيرة⁽⁹⁰⁾.

31- واستجابة للممارسة المتزايدة المتمثلة في الإعلان عن الأسلحة النارية والذخائر وبيعها والترويج لها عبر الإنترنت، أفادت التقارير بأن بعض شركات وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث قيدت إمكانية السماح بهذه الأنشطة من خلال السياسات الداخلية. ومع ذلك، أفيد بأن هذه السياسات كان من السهل التحايل عليها أو لم يتم إنفاذها بشكل فعال⁽⁹¹⁾. وقد استقادت صناعة الأسلحة النارية بشكل متزايد من المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي للإعلان عن منتجاتها وتعزيز المبيعات عبر الإنترنت، نظراً لفرص الوصول إلى جمهور أوسع وتجنب القيود التي تفرضها شركات وسائل التواصل الاجتماعي⁽⁹²⁾.

32- وقد تكون العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين صناعة الأسلحة النارية وصناعة الترفيه أسهمت أيضاً في زيادة الطلب. فصناعة الترفيه توفر فرصاً تسويقية قيمة لمصنعي الأسلحة النارية، مثلاً من خلال اتفاقات موضوعة المنتجات مع إنتاج الأفلام⁽⁹³⁾. وأفيد بأن مطوري ألعاب الفيديو ذات المواضيع المتصلة بالنزاع المسلح سعوا إلى اتخاذ تدابير لإضافة المصدقية إلى ألعاب الفيديو من خلال تصوير أسلحة نارية حقيقية، في البداية من خلال صفقات الترخيص مع مصنعي الأسلحة النارية، وبعد ذلك من خلال استخدام ضمانات الحرية الفنية⁽⁹⁴⁾. وفي إحدى الحالات، وضعت شركة ألعاب فيديو إعلانات لعلامة تجارية معينة للأسلحة النارية على موقع شبكي مرتبط بلعبتها⁽⁹⁵⁾.

خامساً - التزامات الدول ومسؤوليات الشركات

ألف - الدول

33- كما لوحظ في التقارير السابقة، يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات على الدول باحترام وحماية وإعمال تمتع كل فرد يخضع لولايتها بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁹⁶⁾. ولا يستتبع ذلك الالتزام بالامتناع عن انتهاك حقوق الأفراد فحسب، بل أيضاً اتخاذ تدابير

(90) انظر، على سبيل المثال، Leonardo Grandchamp, “Justiça proíbe propaganda de armas fora dos canais especializados. Confira!”, *Jornal Contábil*, 17 January 2023 (in Portuguese).

(91) Craig Silvermann and Ruth Talbot, “Google says it bans gun ads. It actually makes money”, ProPublica, 14 June 2022; Tech Transparency Project, “Gun ads flow on Meta platforms”, 26 October 2022; and Camden Carter and Spencer Silva, “We found almost every part needed to build an AR-15 on Facebook Marketplace and Instagram Shopping”, *Media Matters for America*, 15 June 2022.

(92) انظر، على سبيل المثال، Kaitlyn Tiffany, “The hired guns of Instagram”, *Vox*, 19 June 2019; and Jordan, Kalin and Dabrowski, “Characteristics of gun advertisements on social media”.

(93) Gary Baum and Scott Johnson, “Locked & loaded: the gun industry’s lucrative relationship with Hollywood”, *Hollywood Reporter*, 19 December 2016.

(94) Simon Parkin, “Shooters: how video games fund arms manufacturers”, *Eurogamer*, 14 May 2019.

(95) لجنة المراقبة والإصلاح التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة، مذكرة.

(96) A/HRC/49/41، الفقرات 35-37.

إيجابية معقولة لا تفرض أعباء غير متناسبة لمنع الضرر الذي ترتكبه الجهات الفاعلة الخاصة⁽⁹⁷⁾. وينبغي أن تتخذ الدول التدابير المناسبة لمعالجة الظروف الاجتماعية العامة التي قد تتسبب في أخطار مباشرة تهدد حياة الأشخاص أو تمنعهم من التمتع بحقهم في الحياة بكرامة⁽⁹⁸⁾. وكما لوحظ في تقرير سابق، يشمل ذلك التزاماً بالحد من انتشار الأسلحة النارية⁽⁹⁹⁾.

34- ولا تتعلق التزامات الدول بالحماية بالأضرار التي تحدث داخل أراضيها فقط. فكما أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، يجب على الدول أن تتخذ أيضاً التدابير التشريعية وغيرها من التدابير الملائمة لكفالة أن جميع الأنشطة المضطرب بها كلياً أو جزئياً داخل إقليمها وفي أماكن أخرى خاضعة لولايتها القضائية، ولكنها تخلف أثراً مباشراً يمكن توقعه بشكل معقول على حق الأفراد في الحياة خارج أراضيها، تتوافق مع الحق في الحياة. ويشمل ذلك التدابير المتعلقة بأنشطة الكيانات الاعتبارية الموجودة في أراضيها أو الخاضعة لولايتها⁽¹⁰⁰⁾.

35- والجهود التشريعية مهمة لمعالجة الآثار المحتملة خارج الحدود الإقليمية بسبب توافر الأسلحة النارية. فقد كشفت البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، عن وجود صلة بين الوفيات المرتبطة بالأسلحة النارية على مستوى الولايات وقوانين الأسلحة النارية في الولايات المجاورة في الولايات المتحدة. ولوحظ انخفاض معدل الوفيات المرتبطة بالأسلحة النارية في الولايات التي لديها ولايات مجاورة تُطبّق فيها قوانين أكثر صرامة على الأسلحة النارية⁽¹⁰¹⁾. ونظراً للمخاطر التي تشكلها الأسلحة النارية والاتجار بها، ولا سيما في منطقة لا توجد بها ضوابط حدودية داخلية، اعتمد الاتحاد الأوروبي توجيهه بشأن الأسلحة النارية (أحدث نسخة منه هي التوجيه 2021/555 (EU) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 24 آذار/مارس 2021 بشأن اقتناء الأسلحة وحيازتها (التدوين)) لمواءمة القواعد عبر الدول الأعضاء⁽¹⁰²⁾.

36- وأبلغت عدة دول عن أطرها القانونية الداخلية التي تنظم اقتناء الأسلحة النارية وحيازتها واستخدامها⁽¹⁰³⁾. وكما ذُكر سابقاً⁽¹⁰⁴⁾، وحسبما أظهرته البحوث، فإن اعتماد شروط قانونية أكثر صرامة لاقتناء الأسلحة النارية وحيازتها واستخدامها يمكن أن يكون تدبيراً فعالاً للحد من الإصابات الناجمة عن الأسلحة النارية⁽¹⁰⁵⁾. وتشير الدراسات إلى أن حالات انخفاض الإصابات المتصلة بالأسلحة النارية ترتبط ارتباطاً أقوى بالجهود التشريعية الأوسع نطاقاً، مثل الإصلاحات الشاملة للأسلحة النارية، أكثر من

(97) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31(2004)، الفقرتان 6 و8؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36(2019)، الفقرة 21.

(98) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36(2019)، الفقرة 26.

(99) A/HRC/49/41، الفقرة 38.

(100) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36(2019)، الفقرة 22.

(101) Ye Liu, Michael Siegel and Bisakha Sen, "Association of state-level firearm-related deaths with firearm laws in neighboring states", *JAMA Network Open*, vol. 5, No. 11 (2022).

(102) المساهمة المقدمة من الاتحاد الأوروبي.

(103) المساهمات المقدمة من إكوادور وإيطاليا وبوروندي والجزائر وصربيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ولبنان ومالي والمكسيك والمملكة العربية السعودية وموريشيوس والاتحاد الأوروبي.

(104) A/HRC/32/21.

(105) Jay Patel and others, "Firearm injury – a preventable public health issue", *Lancet Public Health*, vol. 7, No. 11 (November 2022).

ارتباطها بتدابير تشريعية منفردة⁽¹⁰⁶⁾. ومن الأمثلة على هذه الإصلاحات التي تؤثر تأثيراً إيجابياً على معدلات الإصابات بالأسلحة النارية تلك الموجودة في أستراليا وجنوب أفريقيا والنمسا ونيوزيلندا⁽¹⁰⁷⁾.

37- وينبغي أن يقترن تنظيم اقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إياها بتنظيم سلوك الجهات الفاعلة من الشركات الخاصة، بما في ذلك من خلال اشتراط منح التراخيص لمصنعي الأسلحة النارية وتجارها وسماسرتها⁽¹⁰⁸⁾. بيد أنه ينبغي للدول أن تتظر أيضاً في اعتماد شروط أكثر صرامة بالنسبة إلى لمؤسسات الأعمال فيما يتعلق بالسلامة والإبلاغ عن المخزون وحفظ سجلاته لمنع ضياعه أو تحويله، وشروط للمصنعين فيما يتعلق بتصاميم⁽¹⁰⁹⁾ سلامة الأسلحة النارية وشروط لوسمها، مما يسمح بتعقبها⁽¹¹⁰⁾. وينبغي للدول أن تتظر كذلك في اعتماد شروط بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان للشركات التي تصنع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أسلحة نارية في دول ثالثة.

38- والمسؤولية الجنائية والمدنية مبدآن أساسيان لردع انتهاكات التشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية، سواء كان ذلك من جانب المدنيين أو المصنعين أو التجار أو غيرهم. وهما يسهمان أيضاً في منع الإفلات من العقاب وتنفيذ واجب ضمان سبل انتصاف فعالة للأفراد الذين انتهكت حقوقهم. وقد أبرز عدد من المساهمات المقدمة الآثار الضارة المحتملة للقوانين التي تنص على حصانات مصنعي الأسلحة النارية من المسؤولية، مما يؤدي فيما يبدو إلى الإفلات من العقاب على توريد الأسلحة النارية إلى الأسواق غير المشروعة⁽¹¹¹⁾. وتشمل الأدوات الفعالة الأخرى لضمان الامتثال للتدابير الإدارية، مثل إلغاء تراخيص تصنيع الأسلحة النارية أو بيعها في أعقاب الانتهاكات⁽¹¹²⁾.

39- ولضمان التنفيذ الفعال، ينبغي للدول أن تستعرض نطاق الصلاحيات الممنوحة للسلطات المسؤولة عن إنفاذ التشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية. وأفيد مؤخراً بأن قانون الأسلحة النارية السويدي قد عُدَّ من أجل التصدي لانتشار الأسلحة النارية غير المشروعة، بما في ذلك عن طريق تعزيز سلطات الجمارك السويدية لوقف الشحنات المشبوهة⁽¹¹³⁾. وأشارت إحدى المساهمات المقدمة إلى القيود التشريعية المفروضة على السلطات المسؤولة عن إنفاذ قوانين الأسلحة النارية في الولايات المتحدة⁽¹¹⁴⁾. ومن الأمثلة على ذلك الأحكام التي يقال إنها تمنع مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات التابع لوزارة العدل في الولايات المتحدة من مطالبة تجار الأسلحة النارية بتقديم قوائم جرد، وتشتت من مكتب التحقيقات الاتحادي إئتلاف جميع سجلات مشتري الأسلحة الموافق عليها في غضون 24 ساعة من الموافقة، وفرض قيود على مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات حتى لا يكشف عن بيانات تعقب الأسلحة النارية⁽¹¹⁵⁾.

(106) Dahlberg and others, "Firearm injuries and public health"

(107) المرجع نفسه.

(108) المساهمة المقدمة من الاتحاد الأوروبي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

(109) Compare Violence Policy Center, "Misfire: the gun industry's lack of accountability for defective firearms"; and Giffords Law Center to Prevent Gun Violence, "Design safety standards"

(110) انظر، على سبيل المثال، بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة 8.

(111) انظر، مثلاً، المساهمتين المقدمتين من منظمة العمل العالمي بشأن العنف المسلح والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

(112) انظر، على سبيل المثال، المساهمة المقدمة من منظمة العمل العالمي بشأن العنف المسلح.

(113) Declan Hillier and Matt Lewis, *A Deadly Cocktail: Firearm Violence and Trafficking in Sweden* (Brussels, Flemish Peace Institute, 2022), p. 45

(114) المساهمة المقدمة من منظمة العمل العالمي بشأن العنف المسلح.

(115) Ibid.; and Giffords Law Center to Prevent Gun Violence, "Tiahrt amendments"

40- وهناك عدة عوامل تؤثر على فعالية إنفاذ التشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية. ويتعلق أحد التحديات التي تواجهها دول كثيرة بالموارد المخصصة للسلطات المسؤولة عن إنفاذ التشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية⁽¹¹⁶⁾، بما في ذلك برامج إدارة الأسلحة والذخائر. ومن الأهمية بمكان توفير الموارد الكافية، ليس فقط لضمان الأمن والعدالة الجنائية وإنفاذ القواعد الجمركية، بل أيضاً لتيسير عمل الوكالات المسؤولة عن النظر في طلبات الحصول على تراخيص الأسلحة النارية، ومراقبة وتنفيذ عمليات تفتيش الشركات العاملة في مجال صنع الأسلحة النارية وبيعها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أيضاً أن تعزز آليات التعاون فيما بين الإدارات لضمان إنفاذ الأطر التنظيمية إنفاذاً شاملاً⁽¹¹⁷⁾.

41- وتتعقب الأسلحة الفعال وحفظ السجلات أمران حاسمان لمنع الجرائم المتصلة بالأسلحة النارية والتحقيق فيها. وتفيد التقارير بأن عدة دول لا تزال تفقر إلى التنسيق بين مختلف الوكالات لتلبية طلبات التعقب ومعالجة مسألة عدم وجود آلية مركزية للتعقب⁽¹¹⁸⁾. ولاحظ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن الافتقار إلى آليات رقمية مركزية لحفظ السجلات في الوقت الحقيقي في العديد من البلدان لا يزال يحول دون بلوغ مستويات أعلى من المساءلة المتعلقة بالأسلحة النارية، مما يهيئ فرصاً لاحتمال تحويل الأسلحة النارية وإساءة استخدامها⁽¹¹⁹⁾.

42- واعتمدت عدة دول قرارات عفو بشأن الأسلحة النارية وسياسات لإعادة شرائها بهدف الحد من انتشارها⁽¹²⁰⁾. وهذه التدابير فعالة للحد من عدد الأسلحة النارية وقد تقلل من عدد حالات الانتحار بالأسلحة النارية⁽¹²¹⁾. ولكن البحوث تشير إلى أن الحد بشكل فعال من العنف بواسطة الأسلحة النارية يقتضي أن تكون هذه التدابير التي تنطبق على الأسلحة النارية مصحوبة بتدابير تستهدف الأسلحة النارية التي يحتمل أن تُستخدم لارتكاب العنف⁽¹²²⁾.

43- وبالإضافة إلى الحد من عرض الأسلحة النارية، يجب على الدول أن تتصدى للطلب على الأسلحة النارية. وكما لوحظ في التقارير السابقة، يتطلب ذلك تدخلات اجتماعية-اقتصادية شاملة، بما في ذلك الحد من عدم المساواة والتمييز الهيكلي⁽¹²³⁾. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تقع على عاتق الدول التزامات بأن تحظر بمقتضى القانون أي دعاية للحرب والتحريض على العنف والعداء والتمييز⁽¹²⁴⁾. وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق الدول واجب منع الأخطار المهددة للحياة التي يمكن التنبؤ بها بشكل معقول⁽¹²⁵⁾. وهكذا، ينبغي للدول أن تتخذ التدابير المناسبة لمنع الممارسات التسويقية التي تروج للعنصرية أو العنف، أو التي تشجع الطلب على الأسلحة النارية من خلال الإعلانات التي

(116) انظر، على سبيل المثال، Bureau of Alcohol, Tobacco, Firearms and Explosives, *National Firearms Commerce and Trafficking Assessment*، الصفحة 160.

(117) *A/75/78*، الفقرة 118.

(118) United Nations Institute for Disarmament Research, "The international tracing instrument: examining options to support operationalization" (Geneva, 2018), p. 11.

(119) المساهمة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وانظر أيضاً *A/75/78*، الفقرة 119.

(120) انظر المساهمة المقدمة من جمهورية فنزويلا البوليفارية.

(121) انظر، على سبيل المثال، Julian Santaella-Tenorio and others, "What do we know about the association between firearm legislation and firearm-related injuries?", *Epidemiologic Reviews*, vol. 38, No. 1 (2016).

(122) Amanda Charbonneau, "Gun buyback programs in the United States", Rand Corporation, 10 January 2023.

(123) انظر، على سبيل المثال، *A/HRC/49/41*.

(124) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 20.

(125) *A/HRC/49/41*، الفقرة 35.

تعطي صورة خاطئة عن العلاقة بين حيازة الأسلحة النارية والسلامة. ويرتبط الطلب على الأسلحة النارية أيضاً بالمفاهيم الثقافية للذكورة⁽¹²⁶⁾، والدول ملزمة باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجال والنساء، بغية تحقيق القضاء على التحيزات والممارسات العرفية وجميع الممارسات الأخرى التي تقوم على أدوار نمطية للرجال⁽¹²⁷⁾.

باء - مؤسسات الأعمال

44- تحدد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان مبادئ لضمان توافق الأنشطة التجارية مع حقوق الإنسان⁽¹²⁸⁾. وتطبق التوقعات بموجب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بصرف النظر عما إذا كانت تلك المعايير مطلوبة بموجب القانون المحلي⁽¹²⁹⁾. وهي تنطبق على جميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها وقطاعها وسياقها التشغيلي وملكيته وهيكلها. غير أن حجم ومستوى تعقيد الوسائل التي تقي من خلالها المؤسسات بتلك المسؤولية قد يتفاوتان وفقاً لهذه العوامل وشدة الآثار السلبية للمؤسسات على حقوق الإنسان⁽¹³⁰⁾، بما في ذلك إساءة استخدام المنتجات من جانب المستخدمين النهائيين.

45- وينبغي لمؤسسات الأعمال أن تحترم حقوق الإنسان؛ ويعني ذلك أن عليها أن تتجنب التعدي على حقوق الإنسان الخاصة بالآخرين وأن تعالج الآثار الضارة التي تسببها لهذه الحقوق⁽¹³¹⁾. وينبغي للشركات أن تتجنب التسبب في آثار سلبية على حقوق الإنسان أو المساهمة فيها من خلال أنشطتها الخاصة، وأن تعالج هذه الآثار عند حدوثها وتسعى إلى منع أو تخفيف الآثار السلبية على حقوق الإنسان المرتبطة مباشرة بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها من خلال علاقاتها التجارية، حتى وإن لم تساهم في تلك الآثار⁽¹³²⁾.

46- وفي اتفاق تسوية غير مسبوق في عام 2000، وافقت شركة "سميث آند ويسون" على اتخاذ تدابير فيما يتعلق بممارساتها في مجال التصميم والتصنيع والتوزيع والتسويق التي من شأنها أن تساعد في الحد من الوصول غير القانوني إلى الأسلحة ومنع الإصابات العرضية⁽¹³³⁾. وأشارت وزارة العدل إلى أن الاتفاق يوضح أن "التوزيع المنطقي" وتدابير السلامة عملية ويمكن أن تتبناها صناعة الأسلحة كمسألة ممارسة تجارية مسؤولة⁽¹³⁴⁾. وعلى الرغم من أن الاتفاق كان إنجازاً غير مسبوق، فقد قيل إنه أدى إلى دعوات لمقاطعة منتجات الشركة من قبل إحدى منظمات لوبي الأسلحة النارية وجزء من قاعدة المستهلكين، مما أدى إلى إفلاسها تقريباً⁽¹³⁵⁾. وذكرت وزارة العدل أيضاً أن "صناعة الأسلحة النارية يمكن

(126) المرجع نفسه، الفقرة 47.

(127) المرجع نفسه؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 5(أ).

(128) المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

(129) المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (جنيف، 2011)، الصفحة 13 (شرح المبدأ 11).

(130) المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان المبدأ 14.

(131) المرجع نفسه، المبدأ 11.

(132) المرجع نفسه، المبدأ 13.

(133) United States Department of Justice, Smith & Wesson Agreement, appendix D.

(134) United States Department of Justice, *Gun Violence Reduction: National Integrated Firearms Reduction Strategy* (2001).

(135) Christina Austin, "How gun maker Smith & Wesson؛ و المساهمة المقدمة من منظمة العمل العالمي بشأن العنف المسلح؛ almost went out of business when it accepted gun control", Business Insider, 21 January 2013.

أن تسهم إسهاماً كبيراً في السلامة العامة من خلال اعتماد تدابير لمراقبة سلسلة التوزيع الخاصة بها⁽¹³⁶⁾. بيد أن التقارير تفيد بأنه حتى في الحالات التي يكون فيها المصنّعون على علم ببلوغ تجار الأسلحة النارية في تحويل هذه الأسلحة، فإنهم يواصلون التوزيع على هؤلاء التجار دون اشتراط فرض معايير مأمونة للبيع أو ممارسة المراقبة⁽¹³⁷⁾.

47- وأشارت بعض البحوث إلى الحوافز الاقتصادية الأوسع نطاقاً للفشل في اتخاذ إجراءات فعالة من جانب الصناعة. وقدرت إحدى الدراسات أن الاتجار بالأسلحة النارية من الولايات المتحدة إلى المكسيك يمثل مصدراً رئيسياً لإيرادات حاملي تراخيص الأسلحة النارية الاتحاديين، التي سيتوقف بدونها وجود حوالي 47 في المائة منهم⁽¹³⁸⁾. وفي الدعوى القضائية التي رفعتها المكسيك ضد مصنعي الأسلحة النارية، جادلت المكسيك بأن المدعى عليهم يتلقون ما لا يقل عن 170 مليون دولار سنوياً من مبيعات الأسلحة النارية التي تدخل السوق غير القانونية⁽¹³⁹⁾.

48- ولضمان مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، ينبغي لمؤسسات الأعمال التجارية أن تعتمد سياسات لحقوق الإنسان⁽¹⁴⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للشركات أن تبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بهدف تحديد آثارها الضارة على حقوق الإنسان ومنع وقوعها والتخفيف من حدتها والخضوع للمساءلة عن سبل معالجتها لها. وينبغي أن تشمل العملية تقييم الآثار الفعلية والمحتملة على حقوق الإنسان، ودمج النتائج والتصرف بناءً عليها، وتتبع الاستجابات، والإبلاغ عن كيفية معالجة الآثار⁽¹⁴¹⁾. ومن أجل قياس المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان، ينبغي لمؤسسات الأعمال التجارية أن تحدد وتقيم أي آثار سلبية فعلية أو محتملة على حقوق الإنسان قد تكون متورطة فيها إما من خلال أنشطتها الخاصة أو نتيجة لعلاقتها التجارية⁽¹⁴²⁾.

49- وفي السنوات الأخيرة، أفيد بأن أصحاب المصلحة في بعض شركات تصنيع الأسلحة النارية دعوا إلى أن تعتمد الشركات سياسات لحقوق الإنسان. ففي عامي 2019 و2022، ورد أن المركز المشترك بين الأديان المعني بمسؤولية الشركات قدم مقترحات للمصنّعين لوضع سياسات من أجل الالتزام بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات العناية الواجبة لتحديد وتقييم ومنع وتخفيف الآثار السلبية الفعلية والمحتملة على حقوق الإنسان. ولكن أحد المصنّعين لاحظ، في رسالة إلى المساهمين، أن المقترح يتطلب من الشركة "أن تتحمل طواعية مخاطر المسؤولية المالية والقانونية غير المحدودة المرتبطة بإساءة استخدام منتجاتها، إلى جانب تكاليف الامتثال الواسعة التي يحتمل أن تؤثر حتى على قدرة شركتنا على الاستمرار"⁽¹⁴³⁾. وتبنت شركة أخرى بياناً بشأن سياسات حقوق الإنسان التزمّت فيه بدعم مبادئ حقوق الإنسان⁽¹⁴⁴⁾، وإن كان ذلك بعبارة غامضة⁽¹⁴⁵⁾.

(136) United States Department of Justice, *Gun Violence Reduction*

(137) المساهمة المقدمة من منظمة العمل العالمي بشأن العنف المسلح، الصفحة 16.

(138) Topher L. McDougal and others, "The way of the gun: estimating firearms trafficking across the US-Mexico border", *Journal of Economic Geography*, vol 15, No. 2 (2015), pp. 297–327

(139) United States District Court, District of Massachusetts, *Estados Unidos Mexicanos v. Smith & Wesson Brands, Inc.; and others*, 4 August 2021

(140) المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان المبدأ 16.

(141) المرجع نفسه، المبدأ 17.

(142) المرجع نفسه، المبدأ 18.

(143) رسالة شركة العلامات التجارية الأمريكية الخارجية إلى أصحاب المصلحة.

(144) Sturm, Ruger & Co., Inc, Human Rights Policy Statement

(145) انظر المساهمة المقدمة من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

50- وفي عام 2022، أطلقت لجنة الرقابة والإصلاح التابعة لمجلس النواب الأمريكي تحقيقاً بشأن الشركات الرائدة المصنعة للأسلحة النارية الهجومية شبه الآلية⁽¹⁴⁶⁾. ووجدت اللجنة أن المؤسسات المعنية لم ترصد أو تتعقب الإصابات والوفيات الناجمة عن الأسلحة النارية المعنية، سواء من جراء إطلاق نار غير مقصود أو عطل المنتج أو الاستخدام المتعمد، بما في ذلك في الجريمة، ولم تفعل ذلك في الحالة الأخيرة على الرغم من أن السلطات أبلغتها في سياق عملية التعقب⁽¹⁴⁷⁾. ولم يستجب أي من المصنعين للطلبات التي تدعو الشركة إلى أن تجري تحليلاً داخلياً للمخاطر التي يشكلها تسويق هذه الأسلحة أو بيعها والقدرة على تعديل هذه الأسلحة لزيادة فتكها⁽¹⁴⁸⁾.

51- وعارضت صناعة الأسلحة النارية أيضاً بشدة تنظيم الأسلحة النارية ومراقبتها بمزيد من الصرامة. ففي الولايات المتحدة، مارست صناعة الأسلحة النارية ضغوطاً من أجل ما يسمى بتعديلات تياهرت، مما منع مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتجرات من التحقيق بفعالية في امتثال الصناعة للتشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية⁽¹⁴⁹⁾. ولجأت رابطة صناعة الأسلحة النارية أيضاً إلى دعاوى قضائية لمنع إنفاذ القواعد، مثلاً عندما اعتمد المكتب متطلبات الإبلاغ لحاملي تراخيص الأسلحة النارية الاتحادية للحد من الاتجار بالأسلحة النارية إلى المكسيك⁽¹⁵⁰⁾. وقد جادل المجتمع المدني بأن الضغط والتأثير اللذين تمارسهما صناعة الأسلحة النارية على المكتب يضران بالمصلحة العامة⁽¹⁵¹⁾. وتمارس جماعات الضغط والجمعيات الصناعية القوية المعنية بالأسلحة النارية ضغوطاً واسعة النطاق ضد ما يسمى بتشريعات مراقبة الأسلحة النارية⁽¹⁵²⁾، ويقال إن إحدى مجموعات الضغط هذه دعمت الجمعيات في جميع أنحاء القارة للضغط من أجل تقليل المراقبة على الأسلحة النارية⁽¹⁵³⁾.

52- وعلى الرغم من أن صناعة الأسلحة النارية تبذل جهوداً محدودة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الآثار المحتملة على حقوق الإنسان المرتبطة باقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيارتهم لها واستخدامهم إيها، فقد كانت هناك بعض الممارسات الواعدة من جانب مؤسسات أخرى. وقد توقف العديد من كبار تجار التجزئة عن بيع الأسلحة النارية أو أنواع معينة من الأسلحة النارية، مثل الأسلحة الهجومية والمسدسات، أو أنواع معينة من الذخيرة، أو اعتمدوا ممارسة فيما يتعلق بالتحقق من الخلفية تتجاوز الحد الأدنى المسموح به من المتطلبات القانونية⁽¹⁵⁴⁾. وتمشياً مع المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان في القرارات الاستثمارية والأنشطة الإشرافية، وضع عدد من المستثمرين المؤسسيين وأصحاب الأصول مجموعة من المبادئ لصناعة الأسلحة النارية المدنية بطريقة مسؤولة كدليل للمستثمرين وإطار

(146) لجنة المراقبة والإصلاح التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة، مذكرة.

(147) المرجع نفسه، الصفحة 20.

(148) المرجع نفسه، الصفحة 21.

(149) Everytown for Gun Safety, "Repeal restrictions on gun trace data"

(150) انظر United States Court of Appeals for the District of Columbia Circuit, *National Shooting Sports Foundation, Inc. v. Jones*, 716 F.3d 200 (2013).

(151) Lindsay Nichols, "ATF: captured by the gun lobby", Giffords Law Center to Prevent Gun Violence, 22 July 2022.

(152) Giffords, "The gun lobby"

(153) Wendy Cukier, "The NRA's hemispheric reach", *Americas Quarterly*, 22 April 2013; and Neil Weinberg, Polly Mosendz and Bill Allison, "NRA goes international in its mission to defend guns", Bloomberg, 3 January 2019.

(154) Everytown for Gun Safety, "American businesses are taking a stand on gun violence"

للعمل مع الشركات العامة والخاصة بشأن الاستثمار المسؤول في صناعة الأسلحة النارية المدنية⁽¹⁵⁵⁾. وأفيد بأن عدة مؤسسات للخدمات المالية اعتمدت سياسات تقتضي التقيد بأفضل الممارسات في هذا المجال، ورفضت تقديم القروض إلى مصنعي الأسلحة النارية شبه الآلية الهجومية أو توقفت عن تقديم خدماتها للمصنعين أو لتيسير بيع الأسلحة النارية⁽¹⁵⁶⁾. وهكذا، يبدو أن الشركات التي لا ترتبط حصراً بصنع الأسلحة النارية وبيعها كانت أكثر تقبلاً لمعالجة العواقب المترتبة على حقوق الإنسان المرتبطة باقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إياها.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

53- لاقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إياها عواقب مدمرة على حقوق الإنسان. ولتتعامل بفعالية مع هذه العواقب، ينبغي للدول أن تضاعف جهودها لمعالجة عوامل العرض والطلب التي تؤثر على توافر الأسلحة النارية، وفقاً لالتزاماتها باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وتتجاوز الآثار المترتبة على حقوق الإنسان الحدود، ومن ثم ينبغي أن تستند الجهود الرامية إلى معالجتها إلى التعاون والتنسيق النشطين فيما بين الدول.

54- وتشير المعلومات المتاحة إلى أن قطاع صناعة الأسلحة النارية، بما في ذلك رابطات صناعة الأسلحة النارية والمصنعين والتجار، لم يتخذ خطوات كافية لضمان توافق عملياته مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويتحتم على الدول أن تتخذ مزيداً من التدابير الفعالة، بما في ذلك من خلال التعاون مع الدول وقطاع الأعمال، لمعالجة الآثار السلبية على حقوق الإنسان الناجمة عن مساهمة قطاع الأعمال في العرض والطلب على الأسلحة النارية من جانب المدنيين.

55- يوصي المفوض السامي الدول بالقيام بما يلي:

(أ) جمع البيانات وتعزيز البحوث لزيادة فهم العوامل التي تؤدي إلى توافر الأسلحة النارية وديناميات العنف المرتبط بالأسلحة النارية، وتوجيه وضع سياسات قائمة على الأدلة لمعالجة ما لاقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إياها من آثار على حقوق الإنسان؛

(ب) مراجعة قوانينها المحلية لتقييد اقتناء المدنيين للأسلحة النارية وحيازتهم لها واستخدامهم إياها، وإدخال شروط تتعلق بصنع وبيع الأسلحة النارية، بما في ذلك تصاميم سلامة الأسلحة النارية وتعزيز متطلبات العناية الواجبة؛

(ج) اتخاذ التدابير المناسبة لمنع الممارسات التسويقية التي تروج للتمييز أو العنف، أو التي تشجع الطلب على الأسلحة النارية من خلال الإعلانات التي تعطي صورة خاطئة عن العلاقة بين حيازة الأسلحة النارية والسلامة؛

(د) اتخاذ تدابير للحد من عدد الأسلحة النارية المتداولة، بما في ذلك من خلال اعتماد عفو محدد الهدف فيما يخص الأسلحة النارية وسياسات إعادة الشراء؛

(155) Principles for a Responsible Civilian Firearms Industry, 14 November 2018

(156) CitiGroup, "Announcing our U.S. commercial firearms policy", 22 March 2018; Laura J. Keller and Polly Mosendz, "BofA will stop lending to makers of assault-style guns", Bloomberg, 10 April 2018; Amalgamated Bank, "Anti-violence and gun safety"; Salesforce, "Acceptable use and external-facing services policy"; and PayPal, "Acceptable use policy", 29 October 2022

(هـ) القيام، بصورة فردية وبالتعاون فيما بينها، بكفالة الإنفاذ الفعال للتشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية، بما في ذلك منع الاتجار بالأسلحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تكفل منح الوكالات المسؤولة عن إنفاذ التشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية سلطات وموارد كافية وأن تعتمد سياسات لضمان التنسيق الفعال بين الوكالات ذات الصلة؛

(و) منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان الحق في سبل انتصاف فعالة، بما في ذلك عن طريق عدم اعتماد حصانات لأي كيان يعمل في صناعة الأسلحة النارية وإلغاء الحصانات القائمة؛

(ز) مراجعة ممارساتها فيما يتعلق بإلغاء تراخيص المؤسسات بعد خرق الشروط المنطبقة، لضمان امتثال الصناعة؛

(ح) إشراك ضحايا العنف المرتكب بواسطة الأسلحة النارية وممثلهم والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ ومراجعة قوانين وسياسات الأسلحة النارية.

56- تحت المفوضة السامية صناعة الأسلحة النارية على الوفاء بمسؤولياتها بموجب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لمنع وتخفيف ومعالجة الأثر السلبي لعملياتها على حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) اعتماد سياسات بشأن حقوق الإنسان تشمل العناية الواجبة ومتطلبات الشفافية، من خلال مشاورات داخلية وخارجية شاملة، بما في ذلك مع ضحايا العنف المرتكب بواسطة الأسلحة النارية وأقاربهم والمنظمات التي تمثل حقوقهم، واتخاذ خطوات فعالة لتنفيذ السياسات بفعالية في جميع عملياتها؛

(ب) اعتماد توصيات بشأن أفضل الممارسات الصناعية فيما يتعلق بخصائص سلامة الأسلحة النارية؛

(ج) إنشاء إجراءات داخلية لتتبع الإصابات والوفيات والجرائم المرتبطة بمنتجاتها؛

(د) مراجعة ممارساتها التسويقية ووقف التسويق الذي يستهدف الأطفال والشباب؛

(هـ) استعراض ممارسات الضغط التي تقوم بها من أجل تسهيل اعتماد التشريعات الخاصة بتعزيز سلامة الأسلحة النارية والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية.

57- وينبغي لأصحاب المصلحة وقطاع الأعمال الذين يتعاملون مع صناعة الأسلحة النارية أن يواصلوا الدعوة إلى التقيد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

58- ويجب على شركات وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث اعتماد أو مراجعة سياساتها المتعلقة بالأسلحة النارية لمنع التحايل على تلك السياسات، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إنفاذها بشكل فعال. وينبغي لمطوري ألعاب الفيديو ومنتجي الأفلام إجراء تقييمات للمخاطر تراعي حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بما إذا كانت منتجاتهم تروج لاقتناء الأسلحة النارية وحياتها واستخدامها.